الأمم المتحدة

A/C.3/65/SR.4

الجمعية العامة

الدورة الخامسة والستون

Distr.: General
7 December 2010
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الثالثة

محضر موجز للجلسة الرابعة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الثلاثاء ٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠، الساعة ١٥/٠٠

الرئيس: السيد مونثي ..... (الكاميرون)

المحتويات

البند ٢٧ من جدول الأعمال: التنمية الاجتماعية (تابع)

(أ) تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية ونتائج دورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة والعشرين (تابع)

(ب) التنمية الاجتماعية، بما في ذلك المسائل ذات الصلة بالحالة الاجتماعية في العالم وبالشباب والمسنين والمعوقين والأسرة (تابع)

(ج) متابعة السنة الدولية لكبار السن: الجمعية العالمية الثانية للشيخوخة (تابع)

(د) عقد الأمم المتحدة لمحو الأمية: توفير التعليم للجميع (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إرسال التصويبات مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في **غضون أسبوع واحد من تاريخ صدور المحضر** إلى: Chief, Official Records Editing Section, room DC2-750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة على حدة.

10-56722 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

افتُتحت الجلسة الساعة ١٥/٢٠.

البند ٢٧ من جدول الأعمال: التنمية الاجتماعية (تابع) (A/65/89، و 307 و 336)

(أ) **تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية ونتائج دورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة والعشرين** (تابع) (A/65/168 و 174)

(ب) **التنمية الاجتماعية، بما في ذلك المسائل ذات الصلة بالحالة الاجتماعية في العالم وبالشباب والمسنين والمعوقين والأسرة** (تابع) (A/65/173 و 393)

(ج) **متابعة السنة الدولية لكبار السن: الجمعية العالمية الثانية للشيخوخة** (تابع) (A/65/157 و 158)

(د) **عقد الأمم المتحدة لمحو الأمية: توفير التعليم للجميع** (تابع) (A/65/172)

١ - **السيدة آيتيموفا** (كازاخستان): قالت إن بلدها يعتقد أن التنمية الاجتماعية ينبغي أن تبقى متمتعة بالأولوية الرئيسية خلال الأزمات الراهنة. وفي الوقت الراهن الذي تجرى فيه إعادة هيكلة البنية الاقتصادية والمالية العالمية، يعتري المجال الاجتماعي ضعف شديد للغاية؛ وبالتالي هناك حاجة ملحة على نحو متزايد إلى تضافر جهود الدول الأعضاء ومنظومة الأمم المتحدة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية ولتنفيذ الالتزامات التي قطعت بموجب الوثائق الإطارية الأخرى.

٢ - ومضت قائلة إن العديد من الدول اضطر إلى خفض التكاليف في مجالات من ضمنها المجال الاجتماعي، وهو الأمر الذي يثير المخاوف من احتمال تدهور مؤشرات التنمية وحدوث آثار سلبية أخرى على المدى الطويل. إلا أن الدول ينبغي لها أن تداوم على اتخاذ جميع التدابير الممكنة لتحسين رفاه مواطنيها؛ وأوضحت أن رئيس كازاخستان يخطط لمضاعفة الناتج المحلي الإجمالي والإنفاق الاجتماعي، ورفع مستوى المعيشة من خلالهما؛ وبالتالي، زادت النسبة المخصصة للإنفاق الاجتماعي في الميزانية الوطنية بما يقرب من ٢٠ في المائة. وقد طرح مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية نهجا يركز على الاندماج الاجتماعي وتحول التركيز منذ ذلك الحين نحو الفئات المحرومة والضعيفة. وأشارت إلى أن كازاخستان ملتزمة بمفهوم الإنعاش الشامل من خلال زيادة مخصصات الميزانية للقطاع الاجتماعي وضمان الدولة لظروف المعيشة اللائقة للجميع.

٣ - وأعربت عن قلقها بشأن حالة البطالة العالمية؛ وقالت إن هناك ضرورة تحتم تنفيذ الميثاق العالمي لتوفير فرص العمل الصادر عن منظمة العمل الدولية وتوفير الحد الأدنى من الحماية الاجتماعية. وذكرت أن الهدف من الخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠١٠-٢٠١٤ التي صاغتها وزارة العمل والحماية الاجتماعية هو وضع سياسات العمل اللائق وضمان توافر الظروف الملائمة للتنمية الاقتصادية المستدامة في مرحلة ما بعد الأزمة. وذكرت علاوة على ذلك أنه جرى اتخاذ تدابير تشريعية لتحسين أجور العاملين في التعليم والرعاية الصحية والقطاعات الزراعية. وقد أضحت الشيخوخة ظاهرة جديدة في كازاخستان، غير أن جميع المواطنين يتمتعون بموجب الدستور بالحق في الحصول على حد أدنى من المعاش التقاعدي والضمان الاجتماعي عند كبر السن أو المرض أو العجز أو فقدان العائل الرئيسي.

٤ - وقالت إن الأزمات المتلازمة سيكون لها أثر سلبي وطويل المدى على تقديم خدمات الصحة العامة وعلى النتائج الصحية كما أنها أدت إلى تفاقم حالة أشد الناس فقرا وأكثرهم ضعفا في جميع أنحاء العالم. ولفتت النظر إلى أن كازاخستان بدأت في عام ٢٠٠٩، العمل بمدونة قواعد

وطنية لحماية الصحة للارتقاء بمعايير الرعاية الصحية وزيادة الخدمات الطبية في جميع أنحاء البلد، وتكفل هذه المدونة أيضا توفير المساعدة الطبية والأدوية للأطفال والمسنين مجانا. وقد أثرت الأزمة الاقتصادية على العوامل الرئيسية المحددة للصحة مثل العمل اللائق والدخل ومستوى التعليم والتغذية والسكن. وأضافت أن كازاخستان تدعو الدول الأعضاء إلى الاستمرار في توفير حد أدنى مستقر ويمكن التنبؤ به من الأمن الاجتماعي.

٥ - **السيد لوايزا باريا** (بوليفيا): قال إن الاندماج الاجتماعي عنصر هام من عناصر التنمية الاجتماعية؛ وبالتالي، فإن دولة بوليفيا المتعددة القوميات اعتمدت مفهوم ''العيش الكريم'' لشعوبها الأصلية باعتبارها فلسفة للتنمية لديها: حيث التكامل والتضامن في الحصول على الموارد الطبيعية والتمتع بها بما يتواءم مع الطبيعة ومع غيرها من البشر. وأضاف أن هذه الفلسفة كانت مصدرا للإلهام لخطة التنمية الوطنية التي تهدف إلى تمتع بوليفيا بالكرامة والديمقراطية والإنتاجية والسيادة.

٦ - وأوضح قائلا إنه في ظل هذا النموذج من نماذج التنمية، تضطلع الدولة بدور الضامن لحقوق الإنسان وللرفاه الجماعي. وقد أكد الدستور الجديد مجددا على حقوق الإنسان في الحياة، والسيادة الغذائية، والعمل اللائق، وحصول الجميع على المياه والصرف الصحي ضمن غيرها من الخدمات الأساسية التي لا تخضع للامتياز أو للخصخصة. وفي هذا السياق، فقد دعت حكومته إلى الموافقة على قرار الجمعية العامة ٢٩٢/٦٤ بشأن حق الإنسان في الحصول على المياه والصرف الصحي وأشار إلى أن مجلس حقوق الإنسان قد اتخذ قرارا مماثلا في الآونة الأخيرة.

٧ - وأضاف أن بوليفيا توفر الرعاية الصحية الشاملة لجميع مواطنيها دون مقابل؛ كما اعتمدت سياسات تتعلق بالحق في التعليم، وقضت في نهاية المطاف على الأمية. وقد كان التعاون فيما بين بلدان الجنوب، من خلال ''التحالف البوليفاري من أجل شعوب أمريكا اللاتينية - معاهدة التجارة من أجل الشعوب''، عاملا حاسما في هذا الإنجاز.

٨ - وتابع قائلا إنه في ظل الخطة الوطنية للإسكان، أتيحت مساكن للقطاعات الأكثر ضعفا من السكان الذين يتألف معظمهم من أسر تنتمي إلى الشعوب الأصلية. كما مُنحت بعد قانون الإصلاح الزراعي صكوك للتصرف في أراضٍ مشاع للأغراض الزراعية، مع إعطاء الأولوية للمرأة.

٩ - وأشار إلى أنه جرى في ظل سياسة الاندماج الاجتماعي القضاء على جميع أشكال التمييز. كما أن الدستور الجديد يمنح معاملة تفضيلية للأشخاص ذوي الإعاقة، للتأكد من إمكانية عيشهم حياة كريمة وتطوير قدراتهم الفردية. وأضاف أن الدستور يضمن للشباب الحماية والمشاركة النشطة في عملية التنمية في بلدهم. كما تعالج بوليفيا التحدي الديموغرافي المتمثل في شيخوخة السكان من خلال اعتماد سياسة وطنية تكفل حياة كريمة وتوفير معاشات تقاعدية لجميع من تجاوزوا ٦٠ سنة من العمر.

١٠ - واختتم كلمته قائلا إن الأزمات العالمية الأخيرة فرضت تحديات جديدة لبناء مجتمع أكثر شمولا. وسيتعين تكميل الجهود الوطنية بزيادة التعاون الدولي والمساعدة التقنية ونقل التكنولوجيا. وتتسم أعمال منظومة الأمم المتحدة بأهمية حيوية لدعم السياسات الوطنية والمساعدة في تهيئة الظروف اللازمة للامتثال للالتزامات والأهداف المحددة في مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية الذي عُقد في كوبنهاغن.

١١ - **السيد جورجيو** (إريتريا): قال إنه بالرغم من ترابط العالم وتلاحمه، فإن كل بلد يواجه تحديات خاصة في سبيله إلى تحقيق أهدافه. وعليه فإنه يلزم أن تكون الحكومات قادرة

على وضع المبادرات والاستراتيجيات التي تعكس الظروف والأولويات الخاصة بكل بلد. وفي حين يلزم زيادة التعاون والتضامن على جميع المستويات، فإنه يتعين على الحكومات الاستمرار في التركيز على تحقيق التقدم الاجتماعي المطرد والالتزام به.

١٢ - وأضاف أن السياسة الاجتماعية في إريتريا تتخذ من العدالة الاجتماعية والتماسك الاجتماعي نبراساً تستضيء به، كما تسترشد في إجراءاتها بالإدماج الاجتماعي والمساواة، مع التركيز بوجه خاص على المناطق الريفية. ومضى قائلا إن الشباب في البلد يستفيدون من نظام تعليمي موسع ومطور وغيره من الخدمات الاجتماعية، ولكنهم يتصرفون أيضا بصفتهم عوامل للتغيير، مشاركين بنشاط في تطوير البنية التحتية الاقتصادية والاجتماعية والمادية لإريتريا. كما أنهم يؤدون دورا في الجهود الوطنية الرامية إلى معالجة الأسباب الجذرية للفقر والتخلف.

١٣ - واستطرد قائلا إن إريتريا واحدة من أربعة بلدان أفريقية تتبع المسار الصحيح المؤدي إلى تحقيق بعض الأهداف الإنمائية للألفية، مثل الحد من وفيات الأمهات بسبب مضاعفات الحمل والولادة ووفيات الأطفال، وانتشار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والوفيات والاعتلال الناجمين عن الأمراض المرتبطة بالملاريا. كما ازداد متوسط العمر المتوقع في الآونة الأخيرة بما يقرب من ثماني سنوات. إلا أنه لا تزال هناك تحديات كبيرة وقد وضعت إريتريا خطة تنمية خمسية مفصلة للقضاء على الفقر، والتعجيل بالحصول على التعليم والرعاية الصحية وفرص العمل والضمان الاجتماعي، وتعزيز التضامن الاجتماعي والوئام بين مختلف المجموعات العرقية. وجرى فضلا عن ذلك وضع سياسة شاملة لضمان حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وكرامتهم.

١٤ - واختتم كلمته قائلا إن مفتاح دفع جدول الأعمال الاجتماعي الاقتصادي إلى الأمام هو استمرار الالتزام التام بالأهداف المحددة من خلال تعزيز التنسيق والتعاون على جميع المستويات، بما في ذلك التنسيق والتعاون بين أعضاء منظومة الأمم المتحدة.

١٥ - **السيدة سو** (السنغال): قالت إن تغير المناخ والأزمة الاقتصادية العالمية أثرا على البلدان النامية في أفريقيا على وجه الخصوص، وألغيا الجهود التي بذلتها أشد البلدان فقرا مؤخرا، مما يهدد إمكانيات تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية لديها بحلول عام ٢٠١٥. ولذا يتعين أن يتخذ المجتمع الدولي تدابير ناجعة لتوفير حلول مناسبة.

١٦ - وقالت إن السنغال اعتمدت سياسات طموحة لتحسين رفاه الأطفال والنساء والمسنين والأشخاص ذوي الإعاقة ودمجهم في عملية التنمية الوطنية المستدامة. إلا أن تحديات الاندماج الاجتماعي، والقضاء على الفقر والعمالة الكاملة لا زالت العوائق الرئيسية التي تحول دون تحقيق التنمية الاجتماعية. وقد اتخذت تدابير لمكافحة التمييز القائم على النوع الجنساني، للسماح للمرأة بأداء دور فعال في عملية صنع القرار والتنمية على مستوى المجتمع المحلي وعلى المستوى الوطني.

١٧ - ومضت تقول إن الخطة الاستراتيجية للحد من الفقر تهدف إلى تحسين الظروف المعيشية للفئات الضعيفة من خلال تعزيز نظام الضمان الاجتماعي الرسمي. وقد جرى لأول مرة إدراج إدارة الكوارث بوصفها عنصرا من عناصر التنمية المستدامة، وهو ما يعكس إرادة السنغال السياسية للحد من آثار الكوارث، ولا سيما آثارها على الفئات الأكثر ضعفا.

١٨ - وأضافت قائلة إن السنغال تسعى، في سياق الأهداف الإنمائية للألفية، لتوسيع نطاق التأمين الصحي

ليشمل نصف سكانها وإنها اتخذت تدابير للحد من وفيات الأطفال ووفيات الأمهات بسبب مضاعفات الحمل والولادة. وقد جرى البدء في عملية قائمة على المشاركة لوضع استراتيجية مفصلة للحد من الفقر على أساس إعادة توزيع ثمار النمو الاقتصادي وتلبية احتياجات الشعب الأساسية. وتؤكد المبادرة ضرورة تعبئة جميع أصحاب المصلحة لمكافحة الفقر والإقصاء من خلال إنشاء علاقة وثيقة بين الحد من الفقر، والتقدم الاقتصادي وبناء القدرات. كما وضعت السنغال الشباب في صميم عملية التنمية من خلال جعل الحصول على التعليم ضمن أولوياتها الحتمية.

١٩ - واختتمت كلمتها قائلة إن الاستراتيجية الوطنية للاندماج الاجتماعي تقوم على أن التنمية ليست مجرد تراكم للثروة ورأس المال البشري، ولكنها تقوم أيضا على الحيلولة دون أهم المخاطر التي تدفع بعض قطاعات السكان رغما عنها إلى السقوط في براثن الفقر وتحول دون هروب أكثرهم فقرا من دائرة الفقر المزمن.

٢٠ - **السيد مؤمن** (بنغلاديش): قال إن بنغلاديش تواجه تحديا كبيرا في سبيل ضمان إتاحة التعليم للجميع، وعلل ذلك بأنها واحدة من البلدان التسعة التي يعيش فيها ٥٤ في المائة من إجمالي سكان العالم و ٦٧ في المائة من الشباب والكبار الأميين في العالم. ولكن معدل إلمام الكبار بالقراءة والكتابة ارتفع بنسبة ٢٠ في المائة تقريباً من ١٩٨٥ حتى عام ٢٠٠٧ نتيجة للإجراءات المتعددة الجوانب التي اتخذت لتعجيل توفير التعليم الابتدائي وإتاحة التعليم للجميع. وقد بلغ صافي معدل الالتحاق بالمدارس في المرحلة الابتدائية أكثر من ٩٠ في المائة، ويرجع هذا إلى برامج الحوافز المختلفة، كما حققت بنغلاديش في عام ٢٠٠٦، إحدى غايات الأهداف الإنمائية للألفية وهي المساواة بين الجنسين في المرحلة الثانوية.

٢١ - وأشار إلى أن برنامج الغذاء مقابل التعليم الذي أطلق في ١٩٩٣ لتعويض الآباء الفقراء عن إلحاق أطفالهم بالمدارس أدى إلى زيادة الالتحاق بالمدارس، وساعد كذلك في الحد من عمالة الأطفال. وقد تحول البرنامج في وقت لاحق إلى برنامج برواتب ومن المقرر في الوقت الراهن أن يغطي ٦٠ في المائة من الطلاب الملتحقين. وأضاف أن الحكومة طرحت أيضا برنامج تطوير التعليم الابتدائي الثاني لضمان استفادة كل طفل من الحد الأدنى من المدخلات المطلوبة للوصول إلى جودة مقبولة من التعليم الابتدائي. ويضاف إلى ذلك أن التعليم الابتدائي غير الرسمي أصبح قصة نجاح في بنغلاديش بفضل التعاون بين الحكومة والمنظمات الحكومية.

٢٢ - واستطرد قائلا إنه في محاولة للقضاء على الأمية لدى الأسر الفقيرة، يوفر برنامج آخر للأطفال في المناطق التي تعاني من الفقر وجبة خفيفة في منتصف النهار، ولكن من الصعب توسيع نطاق التغطية بسبب الافتقار إلى التمويل. لذا تحث بنغلاديش البلدان المتقدمة النمو من جديد على الوفاء بما التزمت به من المساهمة بـ ٠,٧ في المائة من دخلها القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية. وإدراكاً من الحكومة لكون التعليم يوفر أعلى عائد على أي استثمار، فإن هدفها هو تحقيق نسبة ١٠٠ في المائة في الالتحاق بالمدارس الابتدائية بحلول عام ٢٠١١ ونسبة ١٠٠ في المائة في معدل الإلمام بالقراءة والكتابة بحلول عام ٢٠١٤؛ غير أن تحقيق تلك الأهداف يتطلب دعماً من المانحين.

٢٣ - **السيدة كينيويندو** (بوتسوانا): تحدثت بوصفها مندوبة للشباب، فقالت إن التحديات الرئيسية التي تواجه الشباب في بوتسوانا تشمل ارتفاع مستويات الفقر والبطالة، وقصور المهارات التقنية، وانعدام المشاركة في صنع القرار، والجريمة وتعاطي الكحول. غير أنه ونظراً إلى أن الشباب يمثلون ٤٠ في المائة تقريبا من السكان، فإن حل تلك المشاكل يعني معالجة قضايا على نطاق المنظومة بأسرها.

٢٤ - وأضافت أن الشباب يدركون أهمية النمو الذي يقوده القطاع الخاص والتنويع بوصفه استراتيجية اقتصادية صالحة طويلة المدى، كما أن لهما دوراً ريادياً يجب أن يؤدوه في تحقيق تلك الأهداف. وعلى الرغم من أن العولمة أحدثت تغييرات كبيرة في سوق العمل، فإن بناء قدرات الشباب إلى جانب تعزيز التعاون مع القطاع الخاص والمجتمع المدني يمكن أن يؤدي إلى مزيد من النمو المستمر وزيادة فرص العمل المتاحة لهم.

٢٥ - واسترسلت قائلة إن الإرادة السياسية للاستجابة لاحتياجات الشباب في بوتسوانا تكشف عنها السياسة الوطنية للشباب التي تعالج قضايا تنمية قدراتهم وتمكينهم، وتوفر اعتمادات كبيرة في الميزانية للصحة والتعليم، وصندوقا لتنمية قدرات الشباب مخصصا لمشاريعهم الصغيرة. وقالت إن الشباب في بوتسوانا يرغبون في الشراكات التي ترمي إلى تمكينهم اقتصاديا، وفي الحصول على التوجيه وإقامة المشاريع البالغة الصغر؛ ومشاريع الشباب في المجتمعات المحلية؛ وإنشاء العيادات التجارية وتجهيزها، فضلا عن مشاريع إسداء المشورة بين الأقران الرامية إلى الارتقاء بالتدريب؛ وبالتالي، فهم يقدرون البرامج التي على شاكلة شبكة تشغيل الشباب. غير أن هذه الفرص وحدها لن تحل مشاكلهم. وذكرت أن الآفات الاجتماعية مثل تعاطي المسكرات والمخدرات والعنف والجريمة تعوق التنمية الاجتماعية، وحثت الدول الأعضاء على اتخاذ خطوات للتعامل مع جنوح الأحداث والمساعدة على الحد من الإساءة عن طريق طرح مخططات فعالة لإعادة التأهيل. واختتمت كلمتها قائلة إن مشاركة الشباب في الجمعية العامة تؤدي إلى استجابات أفضل من جانب السياسة العامة للمشاكل التي تواجههم وإلى تعزيز التواصل والتعاون بين الحكومات والشباب.

٢٦ - **السيدة ستيوارت** (منظمة العمل الدولية): قالت إن منظمة العمل الدولية تنشر، كل عامين منذ عام ٢٠٠٤، بيانات وتحليلات شاملة بشأن اتجاهات سوق العمل العالمية للشباب. وفي عام ٢٠٠٨، كان ١٥٢ مليون شاب من الذين يعملون، أو ٢٨ في المائة من جميع العاملين الشباب، غير قادرين على كسب ما يكفي لانتشال أنفسهم وأسرهم من براثن الفقر المدقع، وحاليا، تتجاوز معدلات الفقر في صفوف العاملين من الشباب المعدلات ذاتها لدى الكبار.

٢٧ - وتابعت قائلة إن الأزمة المالية والاقتصادية دفعت البطالة بين الشباب إلى مستويات لم يسبق لها مثيل في ارتفاعها، وتشير التجربة السابقة إلى أنه في ظل غياب الإجراءات العاجلة قد يتأخر انتعاش سوق العمل بين الشباب. وتؤيد منظمة العمل الدولية استمرار التدخل في سوق العمل، وفي عام ٢٠٠٩، وقّعت الدول الأعضاء فيها الميثاق العالمي لتوفير فرص العمل. ويتضمن الميثاق تعهدا باتخاذ تدابير لمنع تأثير الأزمة على اليد العاملة الشابة، مثل تقديم المعونات لتوظيف الشباب، وتمويل برامج تنمية المهارات لتعزيز فرص العمل للشباب المحرومين، وتوسيع نطاق خدمات التوظيف العامة والتدابير الرامية إلى دعم الدخول.

٢٨ - وذكرت أن التحول الديمغرافي وآثاره على العمالة والحماية الاجتماعية لا يزالان يتبوءان مرتبة متقدمة على جدول أعمال منظمة العمل الدولية. وبحلول عام ٢٠٥٠، سيكون هناك بليونا شخص يبلغون من العمر ٦٠ عاما أو أكثر، ٨٠ في المائة منهم في البلدان النامية. ولما كانت شيخوخة السكان أمراً لا مفر منه، فيجب اتخاذ ما هو مناسب تدابير السياسة العامة من أجل سوق العمل، ونظم التحويلات الاجتماعية. وقد اعترفت الأمم المتحدة بأهمية ضمان الحماية الاجتماعية للجميع، وما يعززه الحد الأدنى من الحماية الاجتماعية من إمكانية الاستفادة من التحويلات الأساسية للضمان الاجتماعي والخدمات الاجتماعية الأساسية، مع إيلاء اهتمام خاص بالفئات الضعيفة. وقد

جرى مؤخراً إنشاء الفريق الاستشاري المعني بتوفير الحد الأدنى للحماية الاجتماعية من أجل تقديم التوجيه العام، وحفز اتساق السياسات، وتشجيع تبادل الخبرات، والمساهمة في التبادلات والتعاون.

٢٩ - وأنهت كلمتها قائلة إن غياب تدابير فعالة للتوفيق بين مسؤوليات العمل والأسرة يضر بالتنمية. وقد أصبحت الخدمات التي يقدمها خدم المنازل لا غنى عنها. وفي حزيران/يونيه ٢٠١٠، اعتمد مؤتمر العمل الدولي استنتاجات هامة بشأن العمل اللائق لهؤلاء الخدم وقرر إجراء مزيد من المناقشة بشأن هذا الموضوع في عام ٢٠١١ بهدف اعتماد معايير عمل دولية جديدة.

رفعت الجلسة الساعة ١٦/٠٥.